الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في ريف قضاء الرمادي مقاطعة زوية سطيح انموذج للدراسة

د. كمال صالح كزكوز العاني
جامعة الانبار
كلية الآداب - قسم الجغرافية

د. لطيف محمود حديد الدليمي
جامعة الانبار
مركز دراسات الصحراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص البحث

يعد الجغرافيون العراق بلدا زراعيا وفقا لمعطيات البيئة وما فيها من عناصر طبيعية وبشرية تدعم تفاعل الانسان مع هذه المعطيات بما يخدم النشاط الزراعي. وينطبق هذا الحال على جميع مناطق الريف الزراعي في العراق ومنه ارياف محافظة الانبار.

وتعد المقاطعة ٢٧ زوية سطيح، احدى المقاطعات الزراعية – الريفية في قضاء الرمادي وقد مارس سكانها الزراعة منذ سنين طويلة.

يركز هذا البحث على تناول مشكلة عميقة التأثير، خطيرة النتائج، متداخلة الاسباب، تتمثل في ظاهرة الزحف العمراني – الريفي في الاراضي الزراعية المنتجة لغذاء السكان. وهذه الظاهرة مدعومة بحرية مطلقة من سكان المقاطعة وفقا لملكية الارض المتمثلة بالحيازة الزراعية بحيث اضحى الحائز حراً في اختيار موقع ومساحة المسكن الريفي بلا نظام سائد ولا قانون رادع.

ونظرا للخطر الذي يهدد غذاء السكان ومستقبل الانتاج الغذائي من خلال الزحف العمراني والتوسع العشوائي فيه متمثلا بالتهام الاراضي الزراعية الخصبة، فان هذا البحث يمثل محاولة جادة لكشف النقاب عن ابرز المشكلات التي تهدد الريف الزراعي وتحيق بلقمة العيش وتقتل مستقبل الانتاج في عقر داره. علما ان منطقة الدراسة تعد انموذجا مثاليا لواقع السكان في المناطق الريفية من قضاء الرمادي خاصة ومحافظة الانبار عامة.

لقد قامت هذه الدراسة على اسس رصينة ومعايير حاسمة من خلال الدراسة الميدانية التي اعتمدت التجول والزيارات الموقعية واللقاءات المباشرة مع اصحاب المساكن المنشأة حديثا، وهي موثقة احصائيا وبالصور الفوتوغرافية لابراز حقيقة هذه الظاهرة الخطيرة بعيدا عن الغموض والابهام. ولا يرى الريفيون في زحف عمرانهم بأسا، ويراه الباحثان امرا خطيرا.

المقدمة:

ليس من الغريب ان ترد في كتابات الجغرافيين الأقدمين عبارة سكان الحضر والمدر. فقد ربطوا بين الإنسان وبيئتهِ التي يقيم فيها. أي ان الحضر هم سكان الحواضر التي نطلق عليها اليوم تسمية المدن. اما سكان المدر فهم الريفيون الذين ربطوا مصيرهم بالمدر (الماء والتراب). وهذه التسمية هي التي تميز الحضري عن الريفي وما يترتب على ذلك من نشاطات حياتية وتفاعل بيئي حتى وقتنا الحاضر.

غير ان ما يلفت الانتباه حقا، هو خروج المجتمع الريفي عن هذه الحقيقة تدريجيا، حتى تفاقمت مشكلة لم تكن في الحسبان تكمن في تدهور الريف الزراعي على مستوى الارض والانسان معا. ويكمن الخلل الاساس في سياسة الدولة الزراعية، فهي غير متوازنة في كثير من حلقات ومفاصل معالجاتها لواقع الريف ارضاً وسكاناً.

ان الانشطار العائلي امر واقع مع مرور الزمن. فهو يخضع لمعدل النمو السكاني، وعدد الزوجات ، والزواج المبكر، ومستوى الخصوبة، وحب الانجاب، مدعوما بعادات وتقاليد سكان الريف ذات التركيبة العشائرية الصرفة. ومن ابعاد هذه الحقائق القائمة يأتي بناء المساكن الجديدة امرا واقعا لا بديل عنه. غير ان المؤلم هو التوسع العشوائي على حساب الاراضي الزراعية المنتجة، مع عدم مراعاة الاقتصاد والتدبير. لأن الفرد الريفي حرفي التصرف، طليق في الارادة، حيث يتصرف في حيازته الزراعية وفق ما يشاء.

ويأتي الافراط والمباهاة في البناء، امرا مرافقا لنفسية الفرد الريفي، الذي يعتقد ان مكانته الشخصية وقيمته الاجتماعية تكمن في شموخ منزله – مساحة وارتفاعا – وهذا خطأ

فادح يدل على تخلف واضح. والنتيجة هي خسارة اكيدة في الارض الزراعية التي هي صمام الامان لإعالة سكانها من الريفيين و الحضر. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، وما يترتب عليه من خسارة فادحة في الاراضي الزراعية، فقد ارتأى الباحثان اختياره في بحث جغرافي يعتمد بالدرجة الاولى على التجول الميداني والزيارات الموقعية في منطقة زوية سطيح (مقاطعة ٢٧)، مستفيدا من سكان هذه المقاطعة الذين وفروا للباحثين الوقت والجهد، مع علمهما المسبق بطرقها الريفية وقاطنيها ونشاطهم الحياتي.

وقبل البدء بمعالجة الموضوع، نرى ضرورة التنويه المسبق الى ان هذ البحث قد اقتصر على دراسة توسع بيوت السكن التي تمثل توسعا سكانيا في مجال العمران على حساب الاراضي الزراعية. وقد تم استبعاد المحلات التجارية والمساجد واسالات الماء

وما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية للأسباب الاتية :

١- ان المحلات التجارية التي بنيت قديما وحديثا، هي خارج الاراضي الزراعية اصلا، وذلك لوقوعها على الطرق الرئيسية العامة. فهي والحالة هذه واقعة في محرم الطريق . وهو متروك اصلا - وسواء تم بناؤها ام لم يتم فان موقعها غير مزروع ولا يمكن زراعته لأنه ضمن حرمة الطريق. اما المحلات الصغيرة، فهي داخل اسيجة البيوت السكانية ويطل بابها على الطريق لممارسة نشاطها التجاري.

٢ - ان عمران المساجد يقع في بقع متوسطة بين البيوت ولا يمكن زراعة مساحتها حتى لو لم يتم بناؤها، لأنها محدودة الاتساع، محصورة الامتداد.

٣ - ان اسالات الماء قليلة العدد (ثلاث فقط) وهي واقعة على جرف النهر اصلاً وليس بالامكان زراعة مساحاتها الهامشية. (الصورة رقم ١).

٤ - ان الخدمات الصحية لا يمثلها سوى (مركزين صحيين) يقعان في مساحات متملحة (سبخة)، وسواء تم انشاؤهما ام لم يتم، فان الارض متروكة اصلا منذ زمن بعيد.

٥ - ان الخدمات التعليمية تتمثل بوجود المدارس فقط. وقد تدخلت لجان حكومية - رسمية في اختيار مواقعها منذ سنين خلت مراعية احترام الارض الزراعية. وقد تم انشاء بناياتها اما في اراضٍ متروكة زراعيا او في بساتين النخيل بما لا يناقض الهدفين معا.

٦ – ان الجانب الترفيهي يتمثل بثلاثة ملاعب رياضية – شعبية غير رسمية – وهي غير ثابتة وليست مجازة من الدولة، وانما انشأها شباب المقاطعة وبذلك يحق لصاحب الارض حراثتها وزراعتها متى شاء، وقد حدث ذلك فعلا.

واذ ننوه عن ذلك مسبقا، فبهدف اغناء القارئ الكريم عن التساؤل حول عمران تلك المؤسسات. هذا زيادة على ان هذه الدراسة قد اقتصرت على سنة ٢٠٠٨ فقط، وهي سنة شاذة في ظرفها الأمني، ولم يكن الهم موجها نحو الموسسات الخدمية. كل هذه الاعتبارات حدت بالبحث الى التركيز على الزحف العمراني الخاص ببناء المساكن الريفية فقط، لأنه هو الامر القائم فعلا خلال سنة الدراسة. ومن خلال ذلك برزت مشكلة البحث التي تكمن في تهديد الاراضي الزراعية المنتجة، من خلال حالات التجاوز والتوسع العمراني على حساب هذه الاراضي. واذا كانت حالة التوسع هذه، هي السبب الرئيس في نقصان مقدار المساحات الزراعية، فانها من جانب اخر هي نتيجة للانشطار العائلي في المنطقة الذي يتطلب بناء مسكن جديد لتلك العائلة المنشطرة. ويعالج هذا البحث ابعاد هذه المشكلة، وفقا لما اعتمده من احصاءات وملاحظات ميدانية. أما فرضية البحث فيقوم البحث اساساً على فرضية مفادها ان الانشطار العائلي الحديث يتطلب بناء مساكن جديدة موازية له. وهذا يترتب عليه استعمال عشوائي للارض الزراعية المخصصة اساسا للزراعة والانتاج، بحيث اضحى التناسب طرديا بين مستوى الانشطار ودرجة استعمال الاراضي الزراعية للمساكن الريفية. فتكون النتيجة النهائية هدرا في الاراضي المنتجة للغذاء وعدم استعمالها بالمستوى الامثل والمنهج الاقوم. بينما جاء هدف البحث لرصد حالات الزحف العمراني – العشوائي على حساب اهمية الارض الزراعية في انتاج الغذاء، باعتبارها مشكلة جغرافية ذات ابعاد اجتماعية – اقتصادية. ثم وضع الحلول المناسبة التي يراها الباحثان ملائمة ومنسجمة مع الواقع الزراعي – الريفي، بما املته عليهما طبيعة الحياة الريفية، وما استوحياه من دراستهما الجغرافية ومحاولتهما العلمية في المزاوجة بين النظرية والتطبيق. وقد اعتمد البحث في مصادره بالدرجة الاولى على الدراسة الميدانية القائمة على الزيارات الموقعية والملاحظات الشخصية والمقابلات واللقاءات مع ارباب العوائل المنشطرة. وكذلك عمليات الاحصاء والقياس الميداني من خلال التجول في ارجاء المقاطعة.

اضافة الى الاستعانة بالكتب ذات العلاقة بهذه الدراسة، والرسائل الجامعية وبعض الاحصاءات الحكومية.

اما من حيث مبررات البحث، فعلى الرغم من تعدد فرص مجالات الدراسات الجغرافية عموما، ثم تعدد سبل ومسالك الجغرافية الزراعية خصوصا، غير ان الباحثين قد وجدا حيزا واسعا، ومجالا رحبا في دراسة موضوع الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية وعلى مستوى مقاطعة واحدة. وتأتي مسوغات الاختيار لهذا الموضوع من منطلق الحرص على سلامة الاراضي الزراعية المخصصة اصلا لمسؤولية انتاج الغذاء الذي يعيل اصحاب الارض من سكان الريف ثم رفد سوق مدينة الرمادي بهذا الغذاء مما يفيض منه عن حاجة السكان الزراعيين في المقاطعة. كما تنطلق هذه المسوغات من منطلق الحث والتنبيه الى مخاطر التصرف العشوائي بهذه الثروة الطبيعية النادرة ثم ان البحث يمثل دعوة الى الاستخدام الامثل والتصرف المتوازن بالاراضي الزراعية في ريف المحافظة بما يقره المنطق الجغرافي والمصلحة العليا للبلاد.

وبعدها جاءت منهجية البحث في صفحاته على منهجية متوازنة تقوم على دعائم الاسباب والنتائج ومدى التداخل القائم بينهما. فالزواج – مثلا – سبب في الانجاب، والانشطار نتيجة لكثرة افراد العائلة وهذه النتيجة تكون سببا في الانشطار، وعملية الانشطار هي السبب في بناء المساكن الجديدة، وهذا البناء هو سبب الزحف العمراني – الريفي وهو ايضا نتيجة لزيادة افراد الاسر الاصلية فوق مستوى المسكن الاول الذي يعيل الابوين والاولاد والاحفاد.

لذلك كانت منهجية البحث قائمة اصلا على تتبع الاسباب وما يترتب عليها من نتائج تقود الى عدم التوازن بين الارض الزراعية المحدودة، وتصرف الانسان العشوائي.

المبحث الاول / تعريف بمنطقة الدراسة:

اولا / موقع وحدود منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة بين منعطفين لنهر الفرات حيث أخذت تسميتها (الزوية) بسبب هذا الانعطاف النهري. وتمتد على يمين النهر، وتحمل الرقم (٢٧) بين ارقام المقاطعات التابعة لقضاء الرمادي. ولها امتداد جزئي في الجهة المقابلة لها عبر النهر (الجانب الايسر منه) ويحمل نفس التسمية (٢٧ زوية سطيح) ولكننا لم ندخله في هذه الدراسة، لصغر مساحتهِ وقلة سكانهِ.

يحد المنطقة من الشمال نهر الفرات، ومن الجنوب منطقة كريشان (المقاطعة ٣٠). اما من جهة الغرب فتحدها منطقة المشيهد والدشة (المقاطعة ١١) في حين يحدها من جهة الشرق منعطف نهر الفرات مع منطقة زوية غراب(*)، وحصيبة الشرقية (المقاطعة ٨). تلاحظ الخريطة رقم (١).

* تقع زوية غراب شرق زوية سطيح مباشرة على يمين الفرات وهي تتبع المقاطعة (٢٣ البوبالي) المقابلة لها على يسار الفرات. تسكن زوية غراب عشيرتان هما: البوبالي والبوهزيم. وهي خارج البحث..

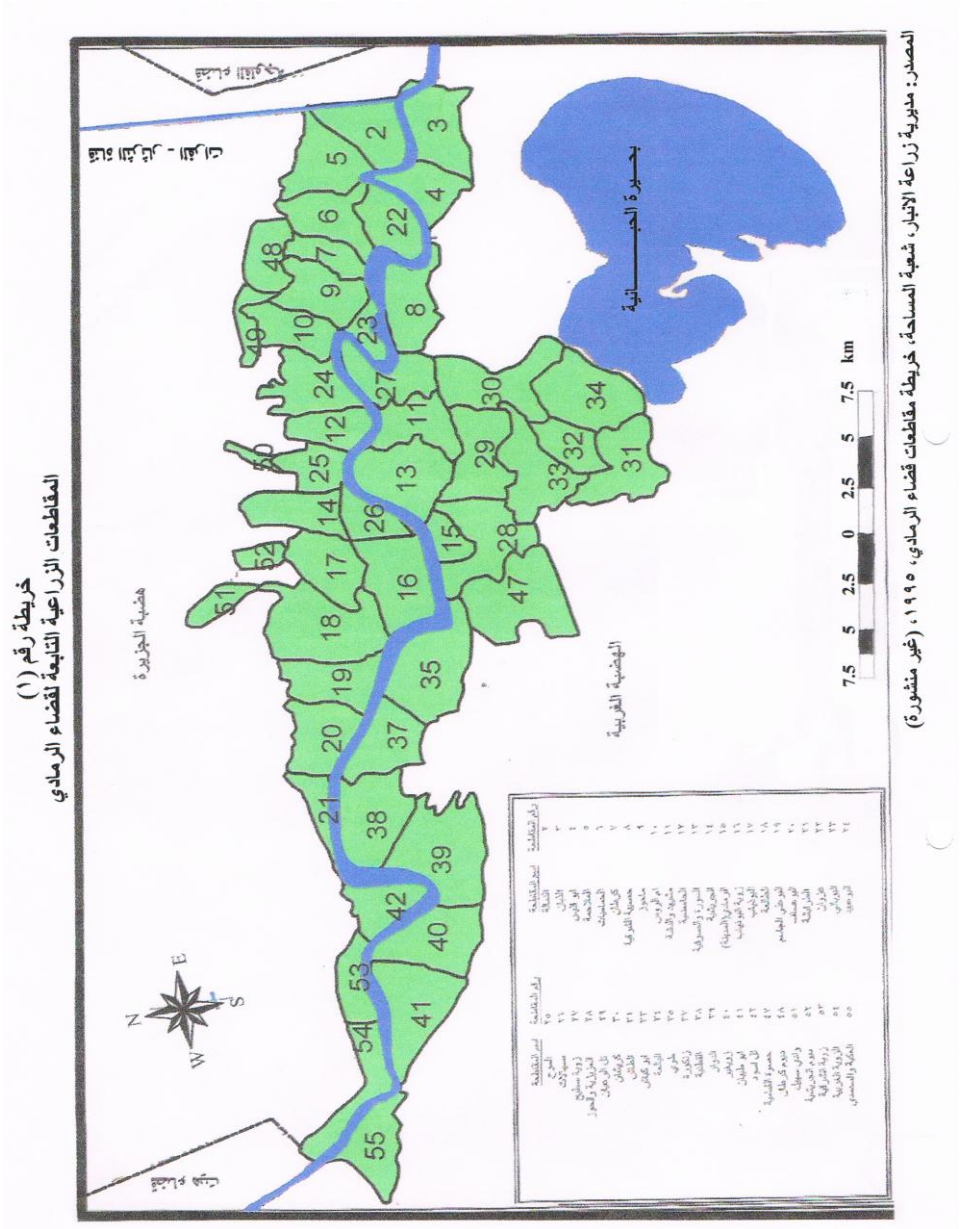
خريطة رقم (١)
المقاطعات الزراعية التابعة لقضاء الرمادي
هضبة الجزيرة
الهضبة الغربية
بحيرة الحبانية
7.5 5 2.5 0 2.5 5 7.5 km
N
S
E
W
المصدر: مديرية زراعة الانبار، شعبة المساحة، خريطة مقاطعات قضاء الرمادي، ١٩٩٥، (غير منشورة)

تسكن منطقة الدراسة تسع عشائر صغيرة يوضحها الجدول رقم (١) وتشكل اجزاء من قبيلة البوفهد الكبيرة التي تنتشر خارج منطقة الدراسة في مقاطعات اخرى. ومنطقة

الدراسة هذه ريفية النشأة زراعية الحرفة عشائرية النزعة، وهي لا تنفرد بهذه الخصائص، بل ان جميع المقاطعات الريفية تخضع لهذه الخصائص وهي متأصلة فيها منذ نشأتها، بتقاليد عشائرية لابد من الخضوع لها، وفقا للعرف الاجتماعي السائد.

ان المقاطعة (٢٧ زوية سطيح) تنحصر بين نهر الفرات شمالا والطريق الرئس رمادي – بغداد، جنوبا. وبذلك حظيت بأهم ميزتين في الدراسات الجغرافية هما توفر مصادر المياه وتوفر طرق النقل. وهاتان الميزتان مدعومتان بتوفر الارض الصالحة للزراعة مما طبع المنطقة بطابع زراعي واضح المعالم. ويروي الفرات هذه المنطقة ارضا وسكانا. كما ان الطرق الريفية ترتبط بالطريق العام المشاراليه فيربطها شرقا بقضاء الفلوجة وما يليهِ، وغربا بمدينة الرمادي وما يليها. وقد تأثرت المساحة الزراعية بزحف العمران، كما سيظهر ذلك من خلال الصفحات اللاحقة.

جدول رقم (١)

عدد العوائل المنشطرة في مقاطعة زوية سطيح خلال سنة ٢٠٠٨ بحسب عشائر المنطقة

اسم العشيرة	عددالعوائل المنشطرة	النسبة المئوية (٪)
البو خطيب	٤	٨
البوعليص	٣	٦
البوشبيل	٦	١٢
البورسلان	٣	٦
البوعجور	٩	١٨
البوطه	١٢	٢٤

اسم العشيرة	عددالعوائل المنشطرة	النسبة المئوية (٪)
البوموسى	٨	١٦
البوضيدان	٣	٦
البوحمزة	٢	٤
تسع عشائر	٥٠ عائلة	١٠٠ ٪

المصدر: الدراسة الميدانية (احصاء موقعي شخصي خلال سنة ٢٠٠٨).

ومع الامكانات الاقتصادية الفردية للسكان في بناء المساكن الجديدة، فقد كانت العناصر الجغرافية عاملا مشجعا على عملية الانشطار نظرا لتوفر الارض الصالحة ومجاورة نهر الفرات الذي يعد شريان الحياة للمنطقة.(فالماء عنصر اساسي في بناء الحياة ويعد احد ضوابط التوزيع السكاني منذ فجر التاريخ وعلى ضفاف الانهار قامت الحضارات التاريخية) [١].

واذا كان المجتمع الريفي يمتاز بممارسة الزراعة لغالبية السكان الذين ترتبط معيشتهم مباشرة بالطبيعة ومظاهرها[٢]، فان نهر الفرات هو ابرز مظاهر منطقة الدراسة، وقد طبع المنطقة بطابع ريفي واضح من خلال الاستقرار والتوسع.

وفي الوقت الذي نطمح فيه الى تحديث الزراعة وزيادة الانتاج الغذائي وفقا لمنطق العصر الحديث، نجد ان المزارعين في الريف قد اهملوا الزراعة واهتموا بالعمران، ولم يتوسعوا عموديا، بل لم يحافظوا اصلا على المساحات الزراعية المتوافرة مع علمنا (ان زيادة الانتاج الغذائي تتآتى من خلال التوسع الزراعي بنوعيه العمودي والافقي)[٣].

(١) محمد شفيق طنيب واخرون، ابعاد التنمية في الوطن العربي، ط ٢،دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ١٩٩٠، ص ١٧.

(٢) الدكتور صبري فارس الهيتي، والدكتور صلاح حميد الجنابي، جغرافية الاسكان، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢٢..

(3) F. A. O, The first 40 Years , (1945–1985) , Rome 1985, p. 35..

ثانياً: المساحة الكلية والصالحة في منطقة الدراسة:

تبلغ المساحة الكلية لمقاطعة (٢٧ زوية سطيح) ٣٠٠٠ دونم، الصالحة منها ٢٢١٢ دونما[٤]. ويعني هذا ان نسبة المساحة الصالحة الى المساحة الاجمالية للمقاطعة تبلغ ٧٣.٧ ٪، وهذه النسبة العالية دليل على خصوبة اراضيها، وهي زراعية فعلا. غير ان الملاحظ هو التباين الحاصل في مناطقها ضمن المقاطعة ذاتها. ففي الوقت الذي تكون فيه المساحة الكلية لمنطقة البوطه ٦٣٠ دونما، والصالحة منها ٥١٠ دونمات، وبنسبة ٨٠.٩ ٪، نجد ان منطقة البوحمزة لاتزيد مساحتها الكلية عن ١١٠ دونمات الصالحة، منها ٧٠ دونما فقط بنسبة ٦٣.٦٪.

ومن الاهمية بمكان ان نشير هنا، الى عدم الارتباط المطلق بين مقدار المساحة الكلية ومقدار المساحة الصالحة منها. وذلك لتداخل عوامل جغرافية اخرى من ابرزها موقع المنطقة من نهر الفرات، ثم موقعها من بحيرة الحبانية. وهذه حقيقة جغرافية لابد من الاشارة اليها. ومن امثلة ذلك ان منطقة البورسلان هي بمساحة كلية تبلغ ١٥٠ دونما وليس فيها من المساحة الصالحة سوى ٦٦ دونما فقط. في حين نجد ان منطقة البوضيدان تكون بمساحة كلية مقدارها ١٦٥ دونما والصالحة منها ١٦٣ دونما . يعزى كل ذلك الى وقوع منطقة البورسلان في اقصى جنوب المقاطعة بجوار بحيرة الحبانية فأدت عملية الرشح (النزيز) في السنين الطويلة الماضية الى انتشار ظاهرة التملح والاسباخ. في حين تقع منطقة البوضيدان مجاورة لنهر الفرات وهي من تربة الكتوف النهرية. وهذا هو العامل الاول الذي جعل نسبة المساحة الصالحة في منطقة البورسلان ٤٤ ٪ في حين تبلغ في مطقة البوضيدان ٩٨.٧ ٪ . (يلاحظ الجدول رقم ٢)

ويبدو ان حالة القرب من بحيرة الحبانية لابد ان تؤثر في ملوحة الارض. وحتى خارج منطقة الدراسة، يمكن للمسافر على الطريق القديم رمادي – فلوجة، ان يرى مباشرة

(٤) شعبة زراعة الرمادي، قسم التخطيط والمتابعه، سجلات غير منشورة.

تملح الارض في الاطراف الجنوبية من مقاطعة (١٣ السورة والصوفية) وكذلك المقاطعة (١١ المشيهد والدشة) ثم المقاطعة (٨ حصيبة الشرقية). فليس من المعقول ان يسلم الهامش الجنوبي لمنطقة الدراسة من هذا التأثير وهو يجاور البحيرة كبقية المقاطعات المذكورة. وتستوطن عشيرة البورسلان هذا الهامش كما تم ذكره انفا.

جدول رقم (٢)

المساحة الزراعية الصالحة ونسبتها الى المساحة الكلية في مقاطعة زوية سطيح بحسب عشائر المنطقة خلال سنة ٢٠٠٨.

اسم العشيرة	المساحة الكلية (دونم)	المساحة الصالحة (دونم)	نسبة المساحة الصالحة (٪)
البوخطيب	٣٢٥	١٧٠	٥٢.٣
البوعليص	٢٧٥	١٩٣	٧٠.١
البوشبيل	٣٧٥	٢٦٥	٧٠.٦
البورسلان	١٥٠	٦٦	٤٤.٠
البوعجور	٥٢٠	٤٠٠	٧٦.٩
البوطه	٦٣٠	٥١٠	٨٠.٩
البوموسى	٤٥٠	٣٧٥	٨٣.٣
البوضيدان	١٦٥	١٦٣	٩٨.٧
البوحمزة	١١٠	٧٠	٦٣.٦
تسع عشائر	٣٠٠٠	٢٢١٢	----------

المصدر: الدراسة الميدانية (احصاء شخصي بموجب عدد المضخات الاروائية وما يتبعها من المساحات الزراعية المرواة خلال سنة ٢٠٠٨).

ويبدو من خلال الجدول رقم (٢) مدى ارتفاع نسبة المساحة الصالحة للزراعة في المقاطعة وهي مهددة مستقلا، باستغلالها في البناء على حساب النشاط الزراعي، مع ادراكنا وقناعتنا بأن المسألة الزراعية (تحتل مكانتها الستراتيجية – السياسية والاقتصادية في العمليات التنموية في الدول كافة بغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية سواء أكانت متطورة ام ناميةام متخلفة)[٥].

ثالثاً: مساحة المسكن الريفي:

تتباين المساكن الريفية تباينا كبيرا من حيث المساحة، وذلك لإختلاف المعايير والدوافع بين الريف والمدينة. ففي المدن ترتفع اسعار الارض فينعكس ذلك على محدودية مساحة المسكن مع ارتفاع الكثافة السكانية. اما في الريف، فإن توفر الاراضي يؤدي الى زيادة في مساحة الدار كما ان صاحب المنزل هو ذاته صاحب الارض مما يعطيه فرصة في حرية الاختيار والتصرف بموقع ومقدار المساحة وشكل البناء.

وهنا لابد من الاشارة الى الدوافع غيرالسليمة التي يعتمدها الفرد الريفي في البناء ومنها: ١ – ان المجتمع الريفي ينظر الى المنزل على انه يمثل مكانة وشخصية صاحبه، مما يحدو بالفرد الى المبالغة في البناء من حيث المساحة والارتفاع والطراز. ٢– عدم اعتبار ان التوسع العمراني في الريف يهدد المساحة الزراعية ومستقبل الانتاج الغذائي. (الصورتان ٤ – ٥).

٣– توظيف الموارد المالية في البناء بالدرجة الاولى دون القطاعات الاقتصادية الاخرى. ٤. عملية الانشطار العائلي غير المتوازن تؤدي الى وجوب البناء الجديد على حساب الاراضي الزراعية. ٥ – انتشار الأمية والجهل والتخلف العام، حمل الفرد الريفي على الاعتقاد بتعويض فرص حياتهِ العلمية والثقافية من خلال الشموخ العمراني. ٦– رخص سعر الارض – قياسا

(١) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي – نظرية – توجه – تطبيق، منشورات جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي – الموصل، ١٩٨٩، ص ١٠٠.

الى المدن – ثم كون الارض والبناء بيد مالك واحد بعيدا عن المضاربة والاحتكار. ٧ – التباين الكبير في المساحة والارتفاع في المنازل الريفية، وهذا يعتمد على عدة عوامل منها:

أ – الدخل المالي للفرد.

ب – الاراضي او مدى الحيازة الزراعية.

ج – عدد افراد الاسرة.

د – المستوى العلمي والثقافي للفرد.

هـ – تعدد الزوجات وعلاقة ذلك بتعدد المنازل.

المبحث الثاني / تهديد الاراضي الزراعية المنتجة للغذاء:

اولا / مشكلة الزحف العمراني:

ان ظاهرة الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية، هي ظاهرة عامة تشمل عموم المناطق الريفية ولا تقتصر على مقاطعة دون اخرى. لكن الذي يهمنا في هذا البحث، هو تتبع وتقصي حالة الزحف في منطقة زوية سطيح (مقاطعة ٢٧). وتعد هذه المقاطعة نموذجا لما يجري في عموم مقاطعات قضاء الرمادي. واذا كانت الاحصاءات والارقام المتعلقة بالمساحات الزراعية ومساحات الزحف العمراني، متباينة – ولابد ان تتباين – غير ان الدوافع والاهداف هي واحدة، كما ان مساوئ النتائج هي متشابهة ايضا.

تضم مقاطعة زوية سطيح قبيلة كبيرة هي قبيلة البوفهد، وتتوزع منها تسع عشائر في المقاطعة، وهي متباينة السكان والمساحة. ولا يهمنا هذا التباين بقدر اهمية حالة الانشطار العائلي المستمر فيها. ففي سنة ٢٠٠٨ لوحدها تم انشطار ٥٠ عائلة في هذه المقاطعة. (الجدول رقم ١).

ومن اليسير احصاء هذه المساكن الجديدة، نظرا لتوفر الطرق الريفية الصالحة، وتجاوب الاهالي والمعرفة الشخصية. ويلاحظ من خلال الجدول (١) ان اكبر عدد من المساكن الجديدة يقع في منطقة البوطه، تليها منطقة البوعجور، ثم البوموسى. اما بقية المناطق

فكان الانشطار فيها باعداد تكاد ان تكون رتيبة ومتقاربة. ويعتمد هذا على عدد السكان وسعة الاراضي، ومستوى الدخل.

ان التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية يؤدي الى حدوث مشاكل عديدة كتناقص الانتاج الزراعي وضعف الامن الغذائي للدولة مما يضطرها الى استيراد المواد الغذائية من الخارج الامر الذي يحملها الكثير من الاعباء والديون [٦].

وينظر الجغرافيون الى مراكز الاستيطان على انها التعبير المخطط (المنظم) للاستعمال البشري لسطح الارض وهي عنصر اساسي في المظهر الارضي وتستأثر باهتمام الجغرافية البشرية [٧].

ولابد من الاشارة الى عامل الارث (الميراث الشرعي) الذي يفرضه الدين الاسلامي وتقره المحاكم القضائية الشرعية بتقسيم تركة المالك المتوفى على ذويه الاحياء. وقد دخل الارث عاملا واضحا في تفتيت الحيازة الزراعية في الريف واسهم في عملية الانشطار العائلي وتعدد المساكن. وكل هؤلاء المنشطرين كان يضمهم منزل واحد فقط خلال حياة الحائز المتوفى، وقد اتيحت لهؤلاء فرصة الانشطار وحرية الاختيار في موقع ومساحة المسكن الجديد وشكل البناء بحرية مطلقة. والامثلة وفقا لهذا الاعتبار في منطقة الدراسة تخرج عن مستوى الحصر والتحديد.

ثانياً: مخاطر الزحف العمراني:

ان المنطق الجغرافي يقوم على ان المدن تمثل تجمعا سكانيا بنشاطات اقتصادية متعددة ومتباينة، ولكنها اجمالا ليست زراعية، لعدم توفر مؤهلات الزراعة والانتاج الزراعي

(١) امنة جبار مطر درويش الدليمي، التوسع العمراني واثرة على الاراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الانبار، كلية الاداب، قسم الجغرافية، ٢٠٠٨، ص ١٠٤.

(٢) لطيف محمود حديد الدليمي، مشروع ري وبزل الرمادي ودوره في الانتاج الزراعي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، قسم الجغرافية، ١٩٩٩، ص ١٥٥.

فيها. في حين يقوم الريف على الزراعة والانتاج المزدوج – نباتي وحيواني – فيرفد المدن المجاورة بفائض الانتاج، فيكون بذلك الفرد الريفي قد بلغ المنفعة الشخصية، ثم قام ايضا بتوفير الغذاء لسكان المدينة القريبة. ومثل هذا النشاط بين الريف والمدينة يقوم على اساس تبادل المنفعة.

ان المناطق الريفية مؤهلة للنشاط الزراعي من حيث الارض والايدي العاملة وتوفر المياه ووجود اسواق الاستهلاك. غير ان ما يهدد الزراعة فعلا، هو التخلف العام للمجتمع الريفي، وقلة الارشاد الزراعي وكذلك الخدمات البيطرية ومساوئ سياسة الدولة الزراعية. وكلما زادت فجوة الخدمات العامة بين الريف والمدينة، ظهرت اثارها في المجتمع الريفي ونالت الزراعة نصيبها من التدهور.

ان تدهور المستوى العام في المناطق الريفية – الزراعية، حقيقة قائمة، لكن اخطر مفاصل الخراب والتدهور هو المتمثل بتراجع المساحات الزراعية وزحف العمران على حسابها. وهذا امر خطير وهو ينمو بوتائر متصاعدة، لاسيما في سنة الدراسة (٢٠٠٨) بسبب تطوع شباب الريف في الجيش والشرطة وارتفاع مستوى دخولهم مما حدا بهم الى توظيف تلك المبالغ في البناء، وانشاء مساكن جديدة بعد عملية الانشطار العائلي. وهذه الدور الجديدة تكون في المناطق الزراعية التي هي اساسا مساحات منتجة للغذاء. (الصورتان رقم ٦، ٧). واذا كانت المدينة تشكو الزحام من سكانها اصلا، فكيف بها وقد اصبحت تعيل الحضر والريفيين معا. ومن المخاطر الاخرى هو اعراض الكثير من سكان الريف عن الزراعة والتوجه الى نشاطات اقتصادية او خدمية اخرى. وان الظهير الزراعي لمدينة الرمادي قد اصبح عاجزا عن تمويل هذه المدينة بالغذاء كما كان سابقا. وقد يصل الامر الى بلوغ هذه المدينة مستوى العجز في الاعالة لسكانها وسكان الريف المجاور. مما يتطلب اعادة نظر بالسياسة الزراعية ووضع خطط زراعية دقيقة تقع مسؤولية تنفيذها على جهات وكوادر علمية وامينة، تدرك مدى المسؤولية ومدى المصلحة العليا للبلاد بشكل عام.

ثالثاً / نتائج الزحف العمراني في منطقة الدراسة:

ان حالة الزحف في بناء المنازل الريفية مستمرة وبلاعقبات في المقاطعة(٢٧زوية سطيح)، وتنتشر حالة البناء في جميع المقاطعات الأخرى مع التباين المستند الى تباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ويشير الجدول (رقم ٣) الى ان منطقة الدراسة قد خسرت ١٠ دونمات من افضل الاراضي الزراعية خلال سنة واحدة هي سنة ٢٠٠٨. ومن المشاكل والمخاطر التي تهدد الاراضي الزراعية والانتاج الغذائي هو استمرار هذا النشاط العمراني المرتبط بانشطار العوائل.

ويبدو ان ثمة تحول وتغير اجتماعي يحدث في الريف الزراعي ذلك ان اغلب العوائل الريفية كانت – حتى سنوات قريبة – هي عوائل مركبة تجمع بين الاب والام والاولاد والاحفاد. كما ان من مظاهر هذا التحول الاجتماعي، هو نظرة الاولاد الى اهمية الانشطار العائلي بعكس ما كان عليه الأبوان.

وهنا لابد من الاشارة الى ان الفرد الريفي لا يتقيد بمعيار محدد في بناء المسكن. وبذلك تباينت المنازل في المساحة والشكل او المظهر الخارجي. فمن المنازل ما تزيد مساحته على ٢٠٠٠ م (٥٠م × ٤٠م) وذلك مع السياج الخارجي والحديقة وملحقات المسكن. ومنها مالا يتجاوز ٢٠٠م (٢٠م× ١٠م). وقد تبين لنا ان الحالة الأكثر انتشارا في مساحة المسكن الريفي الجديد هي ٥٠٠م (٢٥م × ٢٠م)(*). ولهذا ارتأينا ان نتخذ هذا المعيار اساسا في قياس المساحات التي شملها التوسع العمراني في الريف. ويظهر في الجدول رقم (٣) ان مجموع الأسر الناشئة بعملية الانشطار هي ٥٠ اسرة. احتلت منازلها الجديدة ١٠ دونمات بنسبة ٢.٣ ٪ من المساحات الكلية ونسبة ٤ ٪ من المساحات الزراعية المنتجة فعلا. وذلك خلال سنة ٢٠٠٨ فقط

* الدراسة الميدانية، من خلال التجول ومقابلة اصحاب الدور.

جدول رقم (٣)

مساحة الزحف العمراني (دونم) في مقاطعة زوية سطيح بحسب المناطق ونسبة الزحف الى المساحات الكلية والصالحة خلال سنة ٢٠٠٨

العشيرة	المساحة الكلية (دونم)	عدد العوائل المنشطرة	مساحة الزحف (دونم) (*)	نسبة الزحف الى المساحة الكلية (٪)	نسبة الزحف الى المساحة الصالحة(٪)
البوخطيب	٣٢٥	٤	٠.٨	٠.٢	٠.٤
البوعليص	٢٧٥	٣	٠.٦	٠,٢	٠.٣
البوشبيل	٣٧٥	٦	١.٢	٠.٣	٠.٤
البورسلان	١٥٠	٣	٠.٦	٠.٢	٠.٩
البوعجور	٥٢٠	٩	١.٨	٠.٣	٠.٤
البوطه	٦٣٠	١٢	٢.٤	٠.٣	٠.٤
البوموسى	٤٥٠	٨	١.٦	٠.٣	٠.٤
البوضيدان	١٦٥	٣	٠.٦	٠.٢	٠.٣
البوحمزة	١١٠	٢	٠.٤	٠.٣	٠.٥
المجموع	٣٠٠٠	٥٠	١٠.٠	٢.٣	٤.٠

المصدر: الجدولان (١، ٢)

(*) تم حساب الزحف بموجب المعادلة البسيطة الاتية:

ع × م حيث ان ع = عدد العوائل المنشطرة

- م = معدل مساحة الدور (٢٠ م × ٢٥ م).(**)

د د = عدد امتار الدونم الواحد (٢٥٠٠ م).

(**) المعادلة من عمل الباحثين. وقد تم فيها اعتماد المساحة الأكثر انتشاراً (٢٠م × ٢٥م) واهمال المساحات التي تزيد او تنقص عن هذا المقدار وذلك لندرتها اصلا.

واذا كانت التربة الزراعية تعني في نظر المختصين (طبقة المفتتات الصالحة لنمو الغلات الزراعية والمتميزة بصفات كيميائية وفيزيائية معينة منها نعومة احجام المفتتات واحتوائها على المواد الغذائية المعدنية والعضوية اللازمة لنمو النبات)،[٨] فان هذه المواصفات متوافرة في تربة المقاطعة ولاسيما عند مواقع الكتوف النهرية في اراضي العشائر الاربع (البوعجور، البوطه، البوموسى، البوضيدان)، وهي بالاساس تربة فيضية منقولة. ومن الخطأ الفادح استثمار هذه الاراضي في العمران وزحفه العشوائي على حساب لقمة العيش وانتاج الغذاء.

ومنطقة الدراسة واقعة في السهل الرسوبي ضمن محافظة الانبار وهي جزء منه وكان هذا السهل يتعرض للغرق خلال مواسم الفيضان السابقة منذ سنين بعيدة، (وهذه الفيضانات تحمل معها كميات كبيرة من الترسبات النهرية التي كانت تدفن المنخفضات وتجدد خصوبة التربة)[٩]. ولازالت ملامح الاستواء في سطح الارض ومستوى خصوبة التربة الواضحة في الانتاج، تمثل شاهدا تأريخيا على مواسم الفيضان السابقة. وليس من المنطق ان تستغل الاراضي التي تحمل مواصفات الانبساط والخصوبة بجانب الفرات، في عمران غير مستقر، بل هو زاحف نحو المزيد من التوسع العشوائي لتكون النتيجة مزيدا من مستوى الجوع المتوقع مع زيادة الفجوة بين مستوى الانتاج الغذائي ومستوى الاستهلاك البشري.

الاستنتاجات:

من كل ما تقدم في هذا البحث يمكن ان نستنتج ما يأتي:

١- هناك زحف عمراني مستمر على حساب الاراضي الزراعية في المناطق الريفية.

٢- ادى ارتفاع الدخول ورخص سعر الارض وتوفر الحيازة الزراعية الى تفاقم المشكلة.

٣- كان للانشطار العائلي المبكر، اكبر الأثر في هذا التوسع.

(8) Furon , R , The problem of water , Translated by baul Barnes, London, 1963, p.42.

(9) Branson , E. B. Introduction to Geology , MC Graw Hill Book Company Inc , U. S. A. 1952 , p. 121.

٤- ان افكار الجيل الجديد الميالة الى استقلالية الاسر الصغيرة، تناقض افكار الاجيال السابقة المحافظة على الاسر المركبة الكبيرة.

٥- يشمل الزحف العمراني الريفي جميع الاراضي الريفية، الصالحة وغيرالصالحة.

٦- ان الزحف تجاه الاراضي المنتجة زراعيا هو اخطر من التوسع صوب الاراضي التي لا تستخدم في الانتاج الزراعي.

٧- يرتبط حجم الزحف العمراني في الريف، بحجم المستوطنات الريفية او عدد افراد العشيرة. ويكاد ان يتناسب طرديا في ذلك.

٨- على الرغم من تباين مساحات واشكال البيوت الريفية الجديدة، غير ان اغلبها هي البيوت المتوسطة (ابعادها ٢٠م × ٢٥ م).

٩- ان السمة الغالبة في البناء الريفي الجديد، تعكس مدى التخلف الثقافي لأصحابها، كتعويض عن فرص التعليم وسد النقص في اكتمال الشخصية.

١٠- ثمة انحدار في مستوى العلاقات الاجتماعية – الاسرية، لم يكن معهودا في المجتمع الريفي القديم.

التوصيات:

ازاء ما سلف نوصي بما يأتي:

١- تدخل الدولة السريع – بسياسة ريفية زراعية – تحافظ على الاراضي المنتجة عن طريق سن قوانين صارمة.

٢- استخدام وسائل الاعلام بأنواعها لتوعية المجتمع الريفي بهذه المخاطر.

٣- ضرورة التوجه الى الأراضي غيرالزراعية عند بناء مساكن العوائل المنشطرة.

٤- الحث على اعادة الارتباط بين المزارع وارضه بالمستوى المصيري المألوف.

٥- من الضروري استثمار الدخول الريفية في حقول الدواجن والاسماك والثروة الحيوانية والاسمدة والبذور المحسنة، وعدم هدرها في البناء.

٦- مكافحة الأفكار الجديدة بهروب الابن المتزوج حديثا، عن والديه واخوته وميوله الى الاستقلالية المبكرة عنهم.

٧- اذا لم يكن بدا من التوسع، فنوصي بالتوازن بين الارض والبناء وبخاصة ما يتعلق بالمساحة العمرانية، حرصاً على الاراضي المنتجة والحد من الزحف العمراني العشوائي على حساب الاراضي المنتجة للغذاء.

مصادر البحث:

اولا / المصادر العربية:

١- الدراسة الميدانية، التجول والاحصاء الشخصي واللقاءات مع اصحاب البناء.

٢- الدليمي، امنة جبار مطر درويش، التوسع العمراني واثره على الاراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الاداب، قسم الجغرافية، ٢٠٠٨.

٣- الدليمي، لطيف محمود حديد، مشروع ري وبزل الرمادي ودوره في الانتاج الزراعي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، قسم الجغرافية، ١٩٩٩.

٤- السعدي، سعدي محمد صالح، التخطيط الاقليمي – نظرية – توجه – تطبيق ، منشورات جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي – الموصل، ١٩٨٩.

٥- طنيب، محمد شفيق، امية فارس بدران، مصطفى حسين سلمان، حسين ياسين محمد، ابعاد التنمية في الوطن العربي، ط ٢، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ١٩٩٠.

٦- مديرية زراعة الانبار، شعبة زراعة الرمادي، قسم التخطيط والمتابعة، سجلات غير منشورة.

٧- ----------، شعبة المساحة، بخصوص خريطة المقاطعات الزراعية.

٨- الهيتي، صبري فارس، وصلاح حميد الجنابي، جغرافية الاسكان، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٣.

ثانياً / المصادر الاجنبية:

(1) Branson , E. B. Introduction to Geology , MC Graw Hill Book Company Inc , U. S. A. 1952.

(2) F.A.O , The first 40 Years , (1945–1985), Rome 1985.

(3) Furon , R , The problem of water , Translated by bau Barnes, London, 1963.

ملحق

الصور الفوتوغرافية

(الصورة رقم ١) : احدى اسالات الماء الواقعة على كتف الفرات مباشرة. منطقة البوطه، ارض المواطن ابراهيم علي درج، القطعة ٨٧، المقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٢): منزل في مرحلة الانشاء، للمواطن مثنى منصور عبدالله، وسط الارض الزراعية، انشطار عائلي حديث، منطقة البوموسى، القطعة ٣٨، المقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٣): داران في مرحلة الانشاء، يعودان للأخوين: غازي صبارمحمود، اسعد صبار محمود، انشطار عائلي حديث، في ارض زراعية منتجة، البوحمزة، القطعة ١٧، المقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٤): منزل المواطن صلاح حسين جرو – لم يكتمل بعد، يتوسط افضل الاراضي المنتجة منطقة البوعجور، قطعة ١٣، مقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٥): مسكن تم بناؤه سنة ٢٠٠٨، انشطار حديث، يخص المواطن نوري محمد مظعن، منطقة البوعليص، يتوسط الارض المنتجة، قطعة ٤٧، مقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٦): منزل المواطن حسين عساف عبود، تم بناؤه حديثا، في ارض زراعية منتجة، منطقة البوشبيل، قطعة ٨٢، المقاطعة ٢٧ سطيح.

(الصورة رقم ٧): مجموعة من المنازل المنشطرة حديثا، تنحدر عوائلها من جد واحد (البومنسي)، وقد توسعت على حساب وسط الحقول المجاورة لنهر الفرات، وهي من اجود الترب الزراعية (كتوف نهرية)، منطقة البوضيدان، المقاطعة ٢٧ سطيح.

ABSTRACT

Geographers consider Iraq an agricultural wintry on the basis of environmental elements and human and natural resources it contains. This state of offers is tree of all places in Iraq, including the countryside in Anbar.

This study focuses on a problem of great influence, fatal consequences of overlapping reasons represented by constructive invasion against the country side, particularly agricyltnal levels producing food staff for the population. It is based on solid grind and crucial permeates through the field study that departed on site vests and direct interviews of shareholders rectal evicted with the statutes and photographs that document this dangerous phenomenon.